الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

السودان وحسابات الارباح والخسائر (٥)

«الأنانيا» يصرون على العمل المسلح ويشقون صفوف حزب «سانو»

خالد طه (جدة)

□ ذلك الخطاب الذي عرضت له في الحلقة السابقة شكل حجر الزاوية في الاتصالات والحوارات التي تواصلت بعد ذلك.. وكان رأي الحكومة الانتقالية انه يحتوي على مطالب وترتيبات عملية ينبغي ان تقبل.

ويحتوي على مشروع سياسي ينبغي ان يعرض للنقاش بين كافة الاطراف.

ويحتوي كذلك على وجهات نظر يمكن ان يتفق او يختلف حولها الناس.. ولذلك رأت ان تبدأ بالجانب العملي الذي يتلخص في الآتي:

- ○ اصدار العفو العام
- ○ عقد مؤتمر المائدة المستديرة

على ان تترك للمؤتمر امر المشروعات السياسية وقضية الفيدويشن لانها قضايا تخص كل الاحزاب شمالية وجنوبية وتشكل الأجندة الحقيقية لمؤتمر المائدة المستديرة.. اما فيما يخص وجهات النظر العامة فهي لاتعدو كونها رؤية فصيل سياسي واحد وستتكرر وجهات النظر حول الخلفية التاريخية من مختلف الفصائل اثناء المؤتمر وفي اروقته وفي الحوارات الدائرة بين القوى السياسية المختلفة بغية الوصول الى فهم مشترك.. وتجاوزت الحكومة آنذاك عن التهديد الخفي باستمرار الحرب آملة ان ينجح العمل السياسي الصبور في محاصرة نزعات العنف ودعاوى اللجوء الى القوة.

ولم يفت على الحكومة يومها ان حركة «الانانيا» التي رفعت السلاح لم تكن طرفا في هذا الحوار.. وانه لم يصدر عنها مايفيد رغبتها في الحل السلمي او الحوار للوصول الى تفاهم ولكن الامل كان معقودا على أن مجرد بداية الحوار قد يشكل عنصر ضغط على الحركة يعيدها الى المجرى الرئيسي للعمل السلمي.

وقد اثبتت الاحداث اللاحقة ان ذلك كان تحليلا او آمالا يسودها التفاؤل.. لان الحركة المسلحة لم تستجب لحركة السلام.. بل ان وجودها واطروحاتها ادت الى عكس النتيجة المرجوة اذ انها زادت من تشدد عدد من الساسة الجنوبيين وفرضت بمنطقة القوة على الكثير من الساسة في الجنوب ان يجنحوا للتطرف الى ان نجحت في شق صفوف حزب «سانو» نفسه.

ومهما يكن من أمر.. فان الحكومة رأت أن تبدأ حينذاك بالقضية العاجلة وهي اصدار العفو العام الذي طالب به حزب سانو.. وان تسعى لتحقيق العودة الطوعية للاجئين من دول الجوار خاصة اوغندا التي لجأ اليها الآلاف من الجنوبيين ابان الحكم العسكري.. ورأت الحكومة ان هناك اهمية للدور الذي يمكن ان تلعبه اوغندا في هذا الاطار فأجرت معها محادثات ناجحة وأرسلت اليها وفداً وزارياً وعقدت معها اتفاقية حول عودة اللاجئين.. وكانت تلك هي المرة الاولى التي يصبح فيها لدول الجوار دور في قضية الجنوب.. وها نحن نرى اليوم ان ذلك الدور اخذ بالتزايد ويتخذ ابعادا اكبر حتى اصبحت تلك الدول طرفا في المعادلة وجزءا لايتجزأ من الحل.. وأخذت القضية بعدا اقليميا له ظلاله الدولية.

من خلال منظمة الايقاد وغيرها من المنابر الدولية والاقليمية..

وفي العاشر من نوفمبر عام ١٩٦٤م.. وبعد ثلاثة اسابيع من سقوط نظام عبود.. اعلن رئيس وزراء الفترة الانتقالية سر الختم الخليفة في بيان للامة السودانية ان قضية الجنوب تحظى باهتمام الحكومة وانها مقتنعة بان العمل المسلح والعنف لن يحلا المشكلة.. ودعا كافة الاطراف لأن تجنح للسلم والحوار.. وتبعه بعد يومين كلمنت امبورو وزير الداخلية آنذاك وأحد مؤسسي جبهة الجنوب والعضو الذي لعب دورا بارزا في مؤتمر جوبا ليدعو في بيان رسمي ايضا الى تحقيق السلام ونبذ العنف.

البعد الاقليمي للمشكلة

تتابعت دراسة الحكومة للمشكلة الى ان اعلن رئيس الوزراء في العاشر من ديسمبر ١٩٦٤م العفو العام عن كل الذين حملوا السلاح او لجأوا الى دول الجوار او حوكموا غيابيا بسبب معارضتهم للحكومة او المطلوبين للعدالة بسبب اي جريمة سياسية وأرفق اعلان العفو ذلك بنداء للقادة السياسيين بأن يعودوا للسودان ليمارسوا العمل السياسي من الداخل في جو من الحرية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

• الحكومة اعلنت العفو العام ووافقت على المائدة المستديرة
• الحركة المسلحة لم تستجب لدعاوى السلام وزادت من تشددها
• الوفد الوزاري الحكومي فوجئ بالموقف المتشدد لجوزيف ادوهو
• الحكومة اتفقت مع أوغندا على تكوين لجنة تشرف على عودة اللاجئين

التامة..

ولم تكتف الحكومة بذلك.. بل رأت أولا ان توفر الضمانات الاقليمية المقنعة للاجئين وان تكسب مساندة الحكومة الاوغندية للجهود المبذولة للحل السلمي واقناع قادة حزب «سانو» بان يلعبوا دورا ايجابيا في ايقاف اطلاق النار وبداية الحوار السياسي.. ولذلك اوفدت وزيرين من وزرائها أحدهما شمالي والآخر جنوبي للتوصل الى اتفاق مع الحكومة الاوغندية حول عودة اللاجئين والتوصل الى اتفاق مع حزب «سانو» لوضع ترتيبات بدء الحوار السياسي، وقد نجحت جهود الحكومة مع اوغندا.. ولكن جهودها مع جزب «سانو» واجهت صعوبات كثيرة لان الجناح المتشدد في الحزب بقيادة جوزيف اودوهو كان قد بدأ يتخذ موقفا يتعارض مع الروح التي سادت الخطاب الذي ارسله الحزب للحكومة في اعقاب تشكيلها.. وكان ذلك الموقف مفاجأة للوفد الوزاري الذي بدا له من خطاب الحزب ان فرص الاتفاق اصبحت متوافرة..

الزعماء المتشددون في الحزب أصروا على النقاط التالية:

○ ان لايعودوا الى السودان الا بعد التوصل الى اتفاق مع الاحزاب الشمالية على مستقبل الجنوب.

○ ان يتم هذا الاتفاق في مفاوضات تجرى خارج السودان.

○ الا يكون العفو العام محددا بقيد زمني وان يكون مفتوحا.

○ ان يلغى قانون الجمعيات التبشيرية الذي يضع قيودا على نشاط المبشرين الاجانب..

واضافوا لهذه الشروط مطالب حول الحكم الفيدرالي والصلاحيات التي تمنح للسلطة الاقليمية والاصلاحات المطلوبة.. واعتبروها شروطا واجبة القبول والتنفيذ الفوري.. ولم تنجح الحجج التي ساقها الوزيران بأن كل هذه القضايا تشكل اجندة للحوار في المؤتمر المقترح ليتم الاتفاق حول تفصيلاتها من خلال النقاش ولا يمكن ان تكون شروطا مسبقة تنفذ دون حوار..

ورغم تلك العقبات.. الا ان الحكومة لم تفقد الامل في التوصل الى اتفاق.. ورأت ان تتحرك عبر عدد من الجهات يمكن ان تؤثر على الوضع وان تعدل في هذه المواقف المتشددة فأكمل الوفد الوزاري محادثاته مع الحكومة الاوغندية ووقع معها اتفاقية حول العودة الطوعية كان من أبرز ملامحها:

○ موافقة حكومة السودان على اصدار اعلان عن طريق منظمة الوحدة الافريقية يؤكد ترحيبه بعودة اللاجئين والتزامه بالعفو العام وان يودع الاعلان الرسمي لدى المنظمة.

○ ان تؤكد الحكومة ان اي لاجئ يعود للسودان لن يتعرض للمساءلة القانونية وانها ستسعى لاعادة توطينه في منطقته او قريته وتلتزم في معاملته باحترام كافة الحقوق التي يمنحها له ميثاق حقوق الانسان.

○ ان تسمح بحرية العقيدة والتعليم الديني حسب معتقدات الفرد.. وان توفر له الحق في حرية العبادة وحرية التعبير وحرية التنظيم والاجتماع وحق المشاركة في الشأن العام عن طريق الانتخابات..

○ اعفاء اللاجئين من دفع أية ضرائب او رسوم محلية لمدة عام بعد عودتهم.

واتفق السودان مع اوغندا على تكوين لجنة من الدولتين تجري لقاءات مع اللاجئين الراغبين في العودة للسودان وان توفر لهم وسائل الترحيل والطعام والتسهيلات الاخرى التي تمكنهم من العودة لموطنهم وان تعد خطة لاعادة توطينهم.

وكان لهذا الموقف الجاد والمحدد الذي اتخذته الحكومة اثره على الحكومة الاوغندية التي اقتنعت بجدية المسعى السوداني وقررت ان تسانده مساندة تامة.. ولكن هذا العرض الجاد لم يلق تجاوبا جديا من حزب «سانو».. بل لم يجد تجاوبا من اللجان المحلية لجبهة الجنوب داخل الاقليم الجنوبي وبات واضحا ان الضغوط التي تمارسها حركة «الانانيا» المسلحة التي ظلت ترفع شعار المواجهة المسلحة كانت تؤثر على مواقف الكثير من القادة السياسيين.. وظهرت بوادر الانقسام في حزب «سانو» فوقف الى جانب الحوار البناء مجموعة من الساسة بقيادة وليم دينق بينما واصل الجناح الآخر بقيادة جوزيف ادوهو وجناحه في التشدد والتطرف في المواقف!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية